

قطاع الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة من أهم قطاعات الاقتصاد في الأردن حيث تلعب الزراعة دورا مهما في المنظومة التنموية خاصة للمجتمعات الريفية ويساهم بنسبة كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي وكذلك يشكل نسبة كبيرة من الصادرات الأردنية، ويعتبر مصدر دخل أساسي للعديد من الأسر في المملكة بالرغم من التراجع في مساحات الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني وتفتت الملكية الزراعية وتدني إنتاجيتها لارتفاع نسبة الملوحة، واتساع الفجوة الغذائية (ما بين الإنتاج والاحتياجات الفعلية)، والعزوف عن امتحان حرفة الزراعة وضعف كفاءة العمالة الزراعية واعتماده على العمالة الوافدة، وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وسوء استغلال أراضي المراعي والاعتداءات على الأراضي الحرجية والزراعية.

التوجهات المستقبلية

- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الاسري ومكافحة الفقر الريفي وبحيث يعمل ذلك على زيادة الاعتماد على الذات وايجاد فرص عمل مناسبة. من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي من (106) دينار عام 2012 الى (138) دينار عام 2016
- حماية الثروة النباتية والحيوانية والنهوض بهما، بالاستمرار في تقديم الدعم للمزارعين وتوفير خدمات الرعاية النباتية والحيوانية وذلك لزيادة قيمة الانتاج الزراعي بنسبة 16.6% عام 2012 الى 17.1% عام 2016
- حماية الثروة الحرجية وتنمية المراعي بزيادة مساحات الأراضي الحرجية من (904) الف دونم عام 2012 إلى (913) الف دونم عام 2016.
- تطوير البنية التحتية المادية والتشريعية للتسويق الزراعي، بحيث تنمو الصادرات الزراعية لتصل إلى 17.5% من الصادرات الكلية في العام 2016 مقارنة ب 16.5% عام 2012.
- ادخال التكنولوجيا والتقنيات الزراعية الحديثة الى القطاع الزراعي لمواكبة المستجدات والمتطلبات في البحث الزراعي التطبيقي، من خلال زيادة عدد المزارعين المتبنين للتقانات الحديثة بنسبة 1.2% سنويا
- تحسين بيئة الاستثمار في القطاع الزراعي من زيادة التمويل المخصص للاستثمار الزراعي من 262 مليون عام 2012 الى 276 مليون عام 2016.
- تطوير البيئة المؤسسية في القطاع الزراعي من خلال تطوير التشريعات وزيادة كفاءة عمل المؤسسات العامة والخاصة العاملة في القطاع الزراعي

السياسات والاجراءات المقترحة

ولتحقيق التوجهات أعلاه سيتم تبني السياسات أدناه وفق إجراءات تنفيذية قابلة للتطبيق ضمن الامكانات المتاحة

1. المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي

- إن موضوع الأمن الغذائي من أولويات برامج وخطط وزارة الزراعة، حيث ستستمر الوزارة على تنفيذ الإجراءات لزيادة الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ومنها دعم مزارعي

الحبوب وخاصة القمح والشعير والاستمرار بشراء الحبوب من المزارعين بأسعار تشجيعية وتوفير البذار ودعم قطاع الثروة الحيوانية من خلال تنفيذ عدد من المشاريع والإجراءات الداعمة ومنها دعم صندوق دعم الثروة الحيوانية إضافة إلى تقديم الدعم لمربي الثروة الحيوانية من خلال توفير المحميات الرعوية والعلاجات البيطرية والعيادات البيطرية المتنقلة ومختلف خدمات الصحة الحيوانية في مناطق الريف والبادية، وتطوير إجراءات المراقبة وممسوحات الأمراض الحيوانية ورفع كفاءة المجامر البيطرية.

- العمل كذلك على تعزيز التعاون الدولي لإيجاد استثمارات اردنية خارجية لسد الاحتياجات المحلية من محاصيل العجز وخاصة القمح والشعير في عدد من البلدان ومنها روسيا وبلغاريا وايجاد مناشيء جديدة للحوم وبالتعاون مع القطاع الخاص.
- بالإضافة إلى بتنفيذ الاتفاقية الموقعة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة مجموعة من الوكالات الدولية لتنفيذ مشروع الأمن الغذائي في المملكة الأردنية الهاشمية، والذي يهدف إلى التخفيف من حدة الجوع والفقر لتحقيق أهداف الألفية لمحاربة الجوع وتحسين مستوى الأمن الغذائي، وفي هذا السياق فقد تم تشكيل اللجنة العليا للأمن الغذائي التي استحدثت بقرار من مجلس الوزراء في العام 2011 برئاسة معالي وزير الزراعة لتكون مضلة لبرامج الامن الغذائي وتضم في عضويتها ممثلين من القطاع العام والخاص والمؤسسات غير الحكومية.

2. المساهمة في جهود مكافحة الفقر

الاستمرار بتنفيذ مشاريع متخصصة في مناطق جيوب الفقر في مختلف المحافظات تهدف إلى زيادة دخل الأسر الفقيرة ومكافحة الفقر من خلال تمكين الأسر المستهدفة من تنويع مصادر دخلها ودعمها بمشاريع إنتاجية وتأهيلها على إدارة مثل هذه المشاريع، وستمضي مؤسسة الإقراض الزراعي بتنفيذ البرامج الإقراضية بتطبيق السياسات اللازمة لتوسيع قاعدة المستفيدين من البرامج الإقراضية وتمويل مشاريع نوعية ومنها ما يتعلق بالبرامج التسويقية للمنتج الاردني، كما تتضمن برامج موجهة لمكافحة الفقر والبطالة حيث بلغ عدد المستفيدين من مختلف البرامج الإقراضية للمؤسسة في عام 2012 ما يزيد عن 5000 الاف مزارع وبقية اجمالية للقروض بلغت (25,3) مليون دينار، وستقوم المؤسسة بتوسيع قاعدة المستفيدين من برامجها الإقراضية وخاصة البرامج الموجهة لمكافحة الفقر والبطالة ومشروع القروض الصغيرة ومن المقرر رفع رأسمال المؤسسة ليصبح 50 مليون دينار.

3. الحد من آثار التغير المناخي تطوير وحماية الثروة الحرجية وتنمية المراعي

- تفعيل التشريعات المتعلقة بحماية الموارد الحرجية والمراعي، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي وإنشاء المحميات الرعوية، وتنمية المراعي في البادية الأردنية، والمحافظة على استدامة الموارد الحرجية والتنوع الحيوي.
- التوسع في مشاريع الحصاد المائي وإنشاء المحميات الرعوية.
- مشروع التعويضات البيئية في البادية الأردنية.
- تنمية مناطق الحراج والمراعي في مناطق جيوب الفقر.
- تعديل قانون الزراعة بحيث يجيز لتنظيمات المزارعين استغلال مساحات محددة من المناطق الرعوية في زراعة الشجيرات الرعوية وزراعة الأعلاف.

4. **تنظيم وتطوير التسويق الزراعي**
- تطوير البنية التحتية للتسويق الزراعي، ووضع خطة لترويج المنتج الأردني في الأسواق العالمية وذلك لزيادة الصادرات الزراعية بما يساهم بزيادة مساهمة القطاع في العملية التنموية.
 - إعادة النظر في التشريعات المنظمة للأسواق المركزية.
 - وضع خطة لترويج المنتج الأردني في الأسواق العالمية وتعزيز القدرة التنافسية له.
 - تأسيس شركة تسويق للمنتجات الزراعية.
 - زيادة مساهمة مؤسسة الإقراض الزراعي في تمويل مشاريع تشجيع الصادرات الزراعية.
 - تطوير إجراءات النقل (بري وجوي).
 - إيجاد مرافق تسويقية في مناطق الإنتاج ومنها منطقة غور الصافي لتصبح نواة لمجموعة مرافق تسويقية.

5. **تطوير البحث والإرشاد الزراعي لمواكبة المستجدات ومتطلبات الظروف السائدة**
- دعم مشاريع البحوث الزراعية التطبيقية واستصلاح الأراضي، والتدريب على الصناعات الغذائية، ونقل التكنولوجيا الزراعية الملائمة ونشرها لدى المزارعين.
 - تأهيل وتدريب الكوادر البشرية.
 - زيادة عدد المرشدين والكوادر البيطرية.
 - الاستمرار في تنفيذ مشروع التسميد بالري
 - دعم مشاريع البحوث الزراعية واستصلاح الأراضي
 - التدريب على الصناعات الغذائية.
 - نقل التكنولوجيا الزراعية الملائمة ونشرها لدى المزارعين.
 - تنفيذ برامج إرشادية إنتاجية لمساعدة الأسر الفقيرة.
 - دمج الإرشاد الزراعي بالبحث.

6. **إعادة النظر في الإطار التنظيمي والمؤسسي لقطاع الزراعة**
- تحسين مستوى التنسيق بين المؤسسات المعنية بالقطاع
 - تحسين مستوى الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص
 - إقرار قانون غرفة الزراعة وقانون معدل للاتحاد العام للمزارعين
 - مراجعة نظام استعمالات الأراضي،
 - رفع مستوى العاملين في وزارة الزراعة.

7. **توفير رأس المال اللازم للقطاع الزراعي من خلال القروض وضمن مخاطرها**
- مشروع القروض الصغيرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
 - مشروع إقراض ذوي الاحتياجات الخاصة من العسكريين.
 - مشروع القرى الصحية بالتعاون مع وزارة الصحة.
 - مشروع تطوير المصادر الزراعية.
 - مشروع تمويل المهندسين الزراعيين الباحثين عن عمل.
 - مشروع مساعدة الناجين من الألغام.

- مشروع إعمار واستغلال الاراضي في المناطق البعلية.
- مشروع تنمية وتطوير مصادر المياه.
- مشروع الملكية والتصنيع الغذائي.
- مشروع إدارة المخاطر الزراعية

8. تطوير العمل التعاوني في مختلف المجالات الاقتصادية

- تطوير التشريعات الخاصة بالمؤسسة بما يضمن حقوق التعاونيين ونجاح العمل التعاوني.
- الانتقال إلى التركيز على نشاطات الجمعيات التعاونية الإنتاجية في الريف والمناطق النائية، استخدام موارد البيئة المحلية وتنويع نشاطات الجمعيات بحيث تشمل القطاعات المختلفة.
- دراسة أداء الجمعيات الحالية وتقييم وضعها وإيجاد الحلول المناسبة للمتعثّر منها.
- تدريب القوى البشرية في الجمعيات التعاونية بالتنسيق مع الجهات ذات اختصاص محليا، عربيا وعالميا لرفع مستوى الوعي لدى أعضاء الجمعيات التعاونية وتعزيز جودة الأداء.
- زيادة عدد الجمعيات سوف يوفر آلاف فرص العمل وبخاصة في المناطق الأكثر احتياجاً للتنمية
- الاستفادة من قدرة الجمعيات على اجتذاب المساعدات الدولية في مجالات عدة.
- التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتمكين الجمعيات والاتحادات التعاونية من تنفيذ برامجها التنموية في مختلف القطاعات.

مؤشرات قياس الأداء

2016	2015	2014	2013	2012	الوصف
3.4%	3.3%	3.1%	2.9%	2.7%	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق الجارية)
17.1	16.9	16.8	16.7	16.6	نسبة نمو الناتج المحلي الزراعي
1.54	1.53	1.53	1.52	1.52	نسبة العمالة الزراعية الأردنية إلى مجموع العمالة الأردنية
65%	69%	73%	77%	81%	نسبة العمالة الوافدة الزراعية الى العمالة الزراعية الكلية
913	911	909	907	904	المساحة الحرجية (الف دونم)
13.45	11.95	10.45	8.95	7.45	الطاقة الاستيعابية للحصاد المائي (مليون م3)